(بول هورفيتز، **المصدر نفسه**، ٢٦/٢/١٩٩٢).

من هذا المنظور، فسّر بعض المراقبين الشروط الاميركية، بشأن ضمانات القروض، بأنها تهدف، أولاً وقبل أي شيء آخر، الى وضع رئيس الوزراء الاسرائيلي أمام خيارين، أحلاهما مرّ، لا يستطيع، سياسياً، القبول بأي منهما: الاول، يسمح لاسرائيل بالحصول على عشرة مليارات دولار في مقابل تجميد النشاطات الاستيطانية في الارض المحتلة؛ والثاني تقديم ضمانات لمدة سنة واحدة، ولا تتعدى المليار دولار، والسماح لها باكمال ما بدأته من مساكن، شرط اقتطاع نفقاتها من هذا المبلغ. بمعنى آخر ان لا مساعدات، لأن ما تصرفه اسرائيل على النشاطات الاستيطانية في الاراضي المحتلة يقارب هذا المبلغ (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٥/٢/١٩٩٢، ص ١ و٤).

امتصاص الضربات

على هذا الاساس، ثمّة مَنْ يعتقد بأن الادارة الاميركية باتت تتبع اسلوب «العصا والجزرة» في تعاملها مع اسرائيل، لدفعها من أجل المضيّ، قدماً، في عملية السلام لاحراز التقدّم، مهما كانت العقبات والعراقيل. وانها أظهرت، مرة أخرى، انها لن تتخلّى، بسهولة، عن هذه العملية، على الرغم من ان اسرائيل تسعى، باستمرار، الى جعلها تشعر باليأس (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥/٢/١٩٩٢).

ولا يخفى على أحد ان اسرائيل تحاول، في كل منعطف، أو جولة جديدة في المفاوضات مع الجانب العربي، الى وضع العقبات، الواحدة تلو الاخرى. ففي الجولة الاولى، حضرت الوفود العربية في الوقت المحدّد لموعد الجولة، وتأخّرت اسرائيل، بذريعة ان وزير الخارجية الاميركية أهان «رئيس الوزراء الاسرائيلي بعدم اطلاعه على موعدها»، ممّا اضطر الوفود العربية الى الدخول الى قاعات المفاوضات من دون وجود الطرف الاسرائيلي؛ فكانت المحادثات، كما قال رئيس أحد الوفود العربية، «محادثات مع الجدران». وفي الجولة الثانية، اختلقت اسرائيل العراقيل قبل بدئها، ممّا دفع الوفود العربية الى المجيء في وقت متأخر، ثمّ انتهت من دون تحقيق أي تقدّم يذكر، ثمّ كانت العراقيل التي أوجدتها في الجولة الثالثة، وفي المفاوضات متعددة الطرف في موسكو، ممّا منع الطرف الفلسطيني عن المشاركة فيها، على الرغم من وجوده في العاصمة الروسية (توماس فريدمان، **نيويورك تايمز**، ٢٨/١/١٩٩٢).

من هنا، طرحت واشنطن دورها الساعي الى «زحزحة» الموقف الاسرائيلي عمّا تراه موقفاً «غير واقعي» من أجل جعل عملية التفاوض ممكنة. في هذا الاطار، أضاف قرار مجلس الامن الدولي، الذي دان، بالاجماع، قرار اسرائيل ابعاد ١٢ فلسطينياً من الاراضي المحتلة، بعداً جديداً الى طريقة التعاطي الاميركية مع اسرائيل. على هذا الاساس، حاول الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، صوغ خيبة الأمل الاميركية من اسرائيل بلغة لا تبدو هادئة، عندما تلا بياناً رسمياً، شدّد فيه على ان الادارة «حثّت اسرائيل على أعلى المستويات» على اعادة النظر في القرار والعمل على الغائه. وقال: «ان اسرائيل تعرف جيداً سياستنا المستمرة تجاه سياسة الابعاد، ونعارضه كونه يشكّل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، المتعلّقة بمعاملة سكان الاراضي المحتلة». وان بلاده تعتبر «ان المكان الوحيد لمعالجة هذه المسائل هو القضاء، على أساس أدلّة تناقش في اطار محاكمة عادلة». وخلص الى القول: «من الصعب علينا ان نفهم لماذا اتُّخذت هذه الاعمال المنفردة عشية استئناف المفاوضات بين اسرائيل والاطراف العربية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤ - ٥/١/١٩٩٢).

أكثر من ذلك، ان الادارة وقفت مع نص دولي يشير، بوضوح كثير الدلالة، الى تفسيرها للقرار الرقم ٢٤٢، عندما نصّ قرار الادانة على «تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل، بما فيها القدس». غير انها، حتى تقف في منتصف الطريق، أصدرت على لسان الناطقة باسم وزارة الخارجية، مارغريت تتوايلر، توضيحاً لعبارة «الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس»، وقالت ان بلادها تعتبر هذه العبارة «بمثابة وصف ديمغرافي وجغرافي لا يتعلّق بالسيادة» (**المصدر نفسه**، ١٠/١/١٩٩٢).

ومهما كان الأمر، فان واشنطن أرادت ان تظهر لتل - أبيب ان ثمّة ثمناً لا بدّ من ان تدفعه في كل مرة تقدم على عمل تعتبره واشنطن معرقلاً